الأمم المتحدة




Distr.: General
25 June 2007
Arabic
Original: English

## بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٧٠٥، المعقودة يوم ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في إطار نظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويسلم مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالدور الذي يمكن للموارد الطبيعية أن تلعبه في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع المسلح“.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن لكل دولة حقا سياديا كاملا وأصيلا في السيطرة على مواردها الطبيعية واستغلالها وفقا للميثاق ولمبادئ القانون الدولي“.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الموارد الطبيعية عامل أساسي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل“.

”ويشير مجلس الأمن إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي اعتمد المجلس بموجبه الإعلان المتعلق بتعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا، والذي أعاد فيه تأكيد تصميمه على اتخاذ إجراءات ضد استغلال الموارد الطبيعية والسلع الأساسية عالية القيمة والاتجار بها على نحو غير مشروع في المناطق التي يسهم فيها ذلك في اندلاع صراعات مسلحة أو تفاقمها أو استمرارها“.

”وعلاوة على ذلك، يلاحظ مجلس الأمن أن استغلال الموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار بها بشكل غير مشروع لعب دورا في المناطق التي أسهمت فيها الموارد في اندلاع صراعات مسلحة أو تفاقمها أو استمرارها، وذلك في حالات

صراعات مسلحة محددة. وقد اتخذ مجلس الأمن تدابير بشأن هذه المسألة من خلال قراراته المختلفة التي ترمي، على الأخص، إلى الحيلولة دون أن يؤدي الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وخاصة الماس والأخشاب، إلى تأجيج الصراعات المسلحة، وإلى تشجيع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة شفافة وقانونية، بما في ذلك توضيح المسؤولية عن إدارة الموارد الطبيعية، وأنشأ لجانا للجزاءات وأفرقة للخبراء للإشراف على تنفيذ تلك التدابير''.

''ويؤكد مجلس الأمن أهمية تحسين عمل لجان الجزاءات ومختلف أفرقة الخبراء القائمة التي أنشأها مجلس الأمن وتعزيز مساهماتها، وذلك عند التصدي لتأثير الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية على الصراعات في البلدان قيد نظره. ويشير مجلس الأمن أيضا إلى العمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (٢٠٠٦)، ويشير في هذا الصدد إلى تقريره (S/2006/997)''.

''ويسلّم مجلس الأمن بأن بعثات وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموفدة إلى البلدان التي تزخر بالموارد والتي تشهد صراعات مسلحة يمكنها أن تؤدي دورا في مساعدة الحكومات المعنية في الحيلولة دون أن يؤدي الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد إلى زيادة تأجيج الصراع، وذلك مع الاحترام الكامل لسيادة هذه الحكومات على مواردها الطبيعية. ويبرز مجلس الأمن أهمية أن يؤخذ هذا البعد للصراع في الحسبان، في ولايات عمليات الأمم المتحدة والعمليات الإقليمية لحفظ السلام، عند الاقتضاء، وذلك في حدود قدراتها، بوسائل شتى منها وضع أحكام لمساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على منع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب أطراف الصراع، ولا سيما عن طريق تطوير قدرات كافية للمراقبة والخفارة لهذا الغرض، عند الاقتضاء''.

''ويقر مجلس الأمن بأهمية التعاون، في تقاسم المسؤولية، في حالات الصراع وما بعد الصراع، بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد لمنع ومكافحة تهريب الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها واستغلالها غير القانوني. ويشدد مجلس الأمن أيضا على الإسهام الهام لنظم رصد السلع الأساسية وإصدار الشهادات، من قبيل عملية كيمبرلي''.

''ويعترف مجلس الأمن بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، إلى جانب عناصر فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها، في

حالات ما بعد الصراع، في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على ضمان جعل الموارد الطبيعية محركا للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يعترف مجلس الأمن بدور المبادرات الطوعية الرامية إلى تحسين الشفافية في مجال الإيرادات، من قبيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن استغلال الموارد الطبيعية والتصرف فيها وإدارتها مسألة متعددة الجوانب وشاملة لعدة قطاعات تعنى بها منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يعترف مجلس الأمن بالإسهام القيم لمختلف منظمات الأمم المتحدة في تعزيز احترام القانون والشفافية والاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها''.

''ويسلّم مجلس الأمن بضرورة مساهمة القطاع الخاص في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية ومنع الاستغلال غير المشروع لها في البلدان التي تعاني من صراعات. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أيضا المساهمة المهمة التي تقوم بها المبادئ والمعايير الطوعية في تشجيع المؤسسات المتعددة الجنسيات على تبني مدونات سلوك في أعمالها تتسم بالمسؤولية، من قبيل تلك التي تتيحها المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأداة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوعي بالمخاطر للمؤسسات المتعددة الجنسيات في المناطق ذات أجهزة الحكم الضعيفة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة''.

''ويؤكد مجلس الأمن، في سياق إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد الصراع، ما لوجود هياكل وطنية للأمن والجمارك تتسم بالشفافية والفعالية من أهمية في مراقبة الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل فعال للحيلولة دون الحصول على تلك الموارد والاتجار بها واستغلالها غير المشروع''.

''ويؤكد مجلس الأمن أن إدارة الموارد الطبيعية بصورة قانونية وشفافة ومستدامة، على الصعد المحلي والوطني والدولي - واستغلالها، في البلدان الخارجة من الصراع، عامل حاسم في الحفاظ على الاستقرار ومنع الارتداد إلى الصراع. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى أنه يرحب بمبادرات قطرية مثل برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في ليبريا (S/RES/1626 (2005)) والجهود ذات الصلة مثل مبادرة غابات ليبريا''.

''ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ولقراريه ذوي الصلة ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) ولبيانيْ رئيس مجلس الأمن

PRST/2006/39 و PRST/2007/7. وفي هذا الصدد يسلّم، بضرورة أن تعتمد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات المعنية، في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع المسلح، نهجا أكثر اتساقا، وبخاصة تمكين الحكومات في حالات ما بعد الصراع من تحسين إدارة مواردها‘‘.